

Distr.: General
14 February 2011
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولاً - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بقراره ١٩٣٨ (٢٠١٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وطلب إلى أن أقدم تقريراً عن التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية التي أوضحتها بالتفصيل في تقرير المؤرخين ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/86) و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/299)، وفي التخطيط المشترك مع حكومة ليبيريا لنقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية، وأن أقترح نقاطاً مرجعية لقياس التقدم المحرز في هذا الصدد. ويتضمن هذا التقرير النقاط المرجعية المطلوبة الخاصة بالمرحلة الانتقالية ويعرض لآخر المستجدات الرئيسية التي حدثت منذ أن قدمت تقرير المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠ (S/2010/429).

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هيمنت التحضيرات للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١١ على التطورات السياسية في ليبيريا. ففي آب/أغسطس ٢٠١٠، اعتمدت الهيئة التشريعية قراراً مشتركاً يقترح إدخال تعديلات على الأحكام ذات الصلة بالانتخابات في دستور عام ١٩٨٦. وتشمل هذه التعديلات تغيير شرط النظام الانتخابي من أغلبية مطلقة إلى أغلبية بسيطة في جميع الانتخابات باستثناء انتخاب الرئيس ونائبه؛ وتغيير موعد الانتخابات من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر؛ وإعادة النظر في شرط مدة الإقامة للمرشحين لمنصب الرئيس ومنصب نائب الرئيس بحيث يُخفض من عشر سنوات إلى خمس سنوات متتالية مباشرة قبل الانتخابات. ويقضي الدستور بالتصديق على التعديلات في



استفتاء يجرى سنة واحدة على الأقل بعد اعتمادها من قبل الهيئة التشريعية. وبعد مناقشات مستفيضة بشأن إمكانية إجراء الاستفتاء قبل انتخابات عام ٢٠١١، قررت لجنة الانتخابات الوطنية تحديد يوم ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١ موعداً لذلك، بحيث تنطبق أي تعديلات معتمدة على العملية الانتخابية الحالية.

٣ - وفي غضون ذلك، واصلت الأحزاب السياسية ترتيب مواقعها الاستراتيجية استعداداً للانتخابات. فقد أكمل حزب الوحدة بقيادة الرئيسة اندماجه مع حزب العمل الليبري وحزب الوحدة الليبري، وفي تشرين الأول/أكتوبر رشح الرئيسة إلين جونسون سيرليف رسمياً لتكون حاملة رايته. كما واصلت أحزاب المعارضة استكشاف احتمالات الدخول في عمليات اندماج وتحالف لتعزيز فرصها في تقديم تحدٍ حقيقي لشاغلة المنصب، غير أنهما وجدت مصاعب في ذلك. ففي تشرين الأول/أكتوبر، أعلن المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي أنه سيسعى للاندماج مع حزب الحرية، متخلياً عن التحالف من أجل التغيير الديمقراطي المؤلف من أربعة أحزاب والذي كان يفكر في الانضمام إليه من قبل، لكن قيادة الحزب انقسمت بسبب شروط الاندماج، ولم تتوصل المفاوضات إلى نتيجة حاسمة حتى اليوم. وتأسس تحالف آخر للمعارضة، هو التحالف الوطني الديمقراطي، ويضم البعض من الأعضاء السابقين البارزين في المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي والحزب الوطني القومي وعدد من الأحزاب الصغيرة. وبعد بدء عملية تسجيل الناخبين، تقدم التحالف الوطني الديمقراطي بشكوى إلى المحكمة العليا، يلتمس بها وقف هذه العملية على أساس أنه قد تم تجاوز بند دستوري يقضي بتحديد الدائرة الانتخابية قبل تسجيل الناخبين. ولم يتضح بعد ما إذا كانت المحكمة ستقبل هذا الالتماس.

٤ - وصادقت لجنة الانتخابات الوطنية على ثلاثة أحزاب سياسية جديدة، هي الاتحاد الوطني من أجل التقدم الديمقراطي، والحركة من أجل التغيير التقدمي، وحزب المؤتمر الأصلي، ليصل عدد الأحزاب المصادق عليها إلى ٢٠ حزباً، ويجري التصديق على حزبين آخرين. واجتمعت اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب بصفة شهرية للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القضايا ذات الصلة بالانتخابات، وأعدت اللجنة مدونة منقحة لقواعد السلوك للأحزاب السياسية، وقع عليها ١٧ حزباً حتى الآن، وهذا مؤشر إيجابي على الالتزام بإجراء انتخابات سلمية. وبدأت الرئيسة جونسون سيرليف في إجراء مشاورات ثنائية مع زعماء المعارضة البارزين، كجزء من تدابير بناء الثقة لتسهيل إجراء انتخابات سلمية.

٥ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعطت الرئيسة جونسون سيرليف مجلس الوزراء إجازة إدارية، موضحة أنها تود تقييم أداء كل من الوزراء قبل إعادة تنصيبهم، لأن إدارتها

مقبلة على فترة حرجة. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعادت الرئيسة تشكيل مجلس وزرائها حيث أعادت تنصيب ١٤ من ٢٢ وزيراً، وكلفت وزيراً واحداً بمهمة أخرى، وعينت وزراء جدد للشؤون الخارجية؛ والأراضي والمناجم والطاقة؛ والبريد والاتصالات؛ والنقل. كما عينت رئيساً جديداً للجنة الوطنية للاستثمار. وأثار قرار الرئيسة ردود فعل متباينة من أحزاب المعارضة وعامة الناس.

٦ - ولم يتحقق سوى تقدم محدود في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. واقترحت الرئيسة جونسون سيرليف، في تقريرها المرحلي الفصلي الثاني المقدم إلى الهيئة التشريعية عن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة في آب/أغسطس، إسناد بعض المهام لهيئات مختلفة لكنها لم تقدم إلا تفاصيل قليلة عن الكيفية التي سيتم بها المضي قدماً في تنفيذ ذلك. وبعد تأخير كبير، أكد مجلس الشيوخ المرشحين لعضوية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر. ويُسند قانون لجنة الحقيقة والمصالحة إلى اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ولايتها المتعلقة بحقوق الإنسان، دوراً أساسياً في متابعة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وقد كلفت الرئيسة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بمهمة وضع خارطة طريق للتنفيذ، ويعرض تقريرها الفصلي الثالث المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير مقترحات هذه اللجنة. وتشدد هذه المقترحات على إجراء مشاورات تفضي إلى رسم خارطة طريق للمصالحة الوطنية؛ والشروع في مناقشات "الاعتراف والمغفرة"، وهي آلية يمكنها للجنة طلب العفو علناً؛ وإجراء دراسة يتوخى منها أن تؤدي إلى وضع استراتيجية لدفع التعويضات. وفي غضون ذلك، حكمت المحكمة العليا في ٢١ كانون الثاني/يناير لصالح صاحب التماس كانت لجنة الحقيقة والمصالحة قد أوصت بمنعه من تولى أي منصب عام لمدة ثلاثين سنة، وزعم في التماسه أن هذه التوصية تتعارض مع الحق الدستوري في المحاكمة العادلة.

باء - الحالة الأمنية

٧ - ظلت الحالة الأمنية في ليبيريا مستقرة بصفة عامة وإن بقيت هشة. فالمنازعات بشأن الحصول على الأراضي والموارد وكذلك التوترات العرقية والطائفية ظلت تشكل تحديات كبيرة. ومما يشكل أيضاً مخاطر أمنية ارتفاع معدلات البطالة، مما يقلل بشدة من فرص كسب العيش أمام المقاتلين السابقين والشباب المعرضين للخطر، حيث يلجأ الكثير منهم إلى مزاولة أنشطة غير مشروعة. ومن بواعث القلق أيضاً مظاهر الشقاق العرقية الدينية المستمرة، ولا سيما في مقاطعة لوفاف، حيث اندلعت أعمال العنف بين طائفتين في زورزور في كانون الأول/ديسمبر، منبعا توجيه الدعوة لطبيب/ساحر إلى العمل في المجتمعات المحلية.

٨ - وشكلت المنازعات الناشئة عن تنامي الامتيازات وعن قضايا الأراضي أخطاراً محتملة. ففي أيلول/سبتمبر، تطور نزاع عمالي في مزرعة المطاط التابعة لشركة Liberia Agricultural Company (شركة ليبريا الزراعية) في مقاطعة غراند باسا إلى أعمال شغب شارك فيها أكثر من ٢٠٠٠ شخص. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، نظم أفراد من المجتمع المحلي في مزارع نخيل الزيت في ماريلاند بمقاطعة ماريلاند مظاهرة ضد استيلاء شركة مقرها كوت ديفوار على هذه المزرعة، بينما تظاهر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عمال سابقون في شركة Cavalla Rubber Corporation (شركة كافالا للمطاط)، أيضاً في مقاطعة ماريلاند، للمطالبة باستحقاقات العمالة الزائدة. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، هاجم أفراد من قرية مجاورة عمال مزرعة للمطاط في مقاطعة مارغبي بسبب بيع قطعة أرض، مما أسفر عن وقوع عدة إصابات.

٩ - ووقعت بعض الحوادث الأمنية ذات الصلة بالأعمال التحضيرية للانتخابات، مما يدل على احتمال تصاعد حوادث صغيرة بسرعة في هذا المناخ الانتخابي المشحون للغاية. ففي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وفي مقاطعة غراند كرو، تظاهر شبان في مدرسة محلية حيث كان مسؤولون من لجنة الانتخابات الوطنية يقومون بالتدريب، مدّعين وجود مخالفات في تعيين موظفي تسجيل الناخبين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تصرّف أعضاء من المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي بعنف خلال مسيرة في مونروفيا، حيث رجموا سيارات الشرطة بالحجارة عندما حاولت الشرطة إعادة توجيه مسارهم.

١٠ - ولا يزال الحفاظ على القانون والنظام يشكل تحدياً، بسبب تكرار حوادث الاغتصاب والسطو المسلح المبلغ عنها، وكذلك انتشار المخدرات وعنف الغوغاء. وينطوي عدد متزايد من الحوادث على استخدام الأسلحة النارية. وارتفع عدد المضبوطات من البنادق ذات الماسورة الوحيدة المصنعة محلياً في غينيا. وفي غياب تشريعات لضبط الأسلحة النارية، وقعت الرئيسة أمراً تنفيذياً يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر يحظر على المواطنين العاديين استخدام الأسلحة النارية باستثناء بنادق الصيد. وظل عنف الغوغاء يشكل مصدر قلق بسبب وقوع أربعة حوادث في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ضد أفراد شرطة، وفي كانون الأول/ديسمبر كان على بعثة الأمم المتحدة أن تتدخل لمنع حشد من الناس من إحراق مستودع للشرطة.

جيم - الحالة الاقتصادية

١١ - استمر التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية، ومن المتوقع أن يبلغ النمو في عام ٢٠١٠ نسبة ٦,٣ في المائة، بالمقارنة مع نسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، مدفوعاً بتوسع قطاعات الزراعة والتعدين والبناء، وكذلك انتعاش أسعار السلع الأساسية على الصعيد

العالمي. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في عام ٢٠١١ نسبة ٨,٨ في المائة، مما يعكس توقع حدوث مزيد من التوسع في هذه القطاعات.

١٢ - وقد انتهى في كانون الأول/ديسمبر الاستعراض الخامس في إطار ترتيب التسهيل الائتماني الممدد، وانخفض الدين العام الخارجي إلى ما يقدر بمبلغ ٨٧,١ مليون دولار بعد أن كان ١,٦٧ بليون دولار خلال عام ٢٠١٠. واعتمدت الهيئة التشريعية في أيلول/سبتمبر الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ البالغة ٣٦٩ مليون دولار. وزاد الدعم المباشر للميزانية، حيث بلغ مجموعه ٥٨,٥ مليون دولار في السنة المالية الحالية. وبدأت وزارة المالية في إصدار تقارير وسجلات فصلية عن المعونة المقدمة من المانحين وفقاً لمبادئ باريس المتعلقة بفعالية المعونة.

١٣ - ومن المتوقع أن يستقر التضخم، الذي بلغت نسبته ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، عند نسبة ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٠. ولا تزال البطالة والعمالة الناقصة تشكّلان شاغلين رئيسيين، حيث توجد معظم فرص كسب الرزق في القطاع غير الرسمي. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، دشن البنك الدولي مشروعاً مدته ثلاث سنوات، بميزانية قدرها ١٦ مليون دولار لإيجاد ٤٥ ٠٠٠ فرصة عمل قصيرة الأجل وتوفير التدريب على المهارات المهنية لفائدة ٤ ٠٠٠ من الشباب. ووقعت الحكومة خمسة عقود امتيازات لاستخراج فلزات الحديد بقيمة استثمارية تقدر بمبلغ ١٠ بلايين دولار، وهي عقود يُتوقع أن توجد نحو ١٣ ٠٠٠ فرصة عمل وأن تحسّن البنية التحتية الريفية. ومن المتوقع نقل أول شحنة من فلزات الحديد في عام ٢٠١١، لكن الاستثمار الكامل وإيجاد فرص العمل سيحدثان على مدى ٢٥ عاماً. ومن المتوقع أيضاً أن تبدأ قبالة الساحل أشغال التنقيب عن النفط على طول الساحل الليبري. وفي أيلول/سبتمبر، وافق المجلس التشريعي على اتفاق مع شركة Chevron يغطي مساحة قدرها ٩ ٦٠٠ كيلومتر مربع.

١٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الحكومة معتكفها السنوي لاستعراض استراتيجية الحد من الفقر في بوكّان بمقاطعة غراند باسا لتقييم التقدم المحرز، وتحديد الإجراءات ذات الأولوية، ووضع استراتيجيات لتحقيق أقصى فائدة من الإنجازات بحلول تاريخ نهاية الاستراتيجية، الذي تم تمديده من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وخلال هذا المعتكف، تعهدت كل وزارة بوضع خطط عمل مدتها ٩٠ يوماً تغطي الفترة المتبقية.

دال - الجوانب الإقليمية

١٥ - أدى إنجاز عملية الانتقال السياسي في غينيا خلال هذه الفترة إلى تخفيف كبير من حدة التوتر السائد على طول حدود ليبيريا مع غينيا. وواصلت الحكومة الليبرية والبعثة القيام بعمليات مشتركة على الحدود مع حكومتي غينيا وسيراليون.

١٦ - وشكلت التطورات المتصلة بالانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار تهديدا خطيرا على أمن المنطقة دون الإقليمية بأسرها، ولا سيما ليبريا، ويجري تتبعها عن كثب. وقد استقبلت ليبريا معظم اللاجئين الإيفواريين واستوعبتهم سلمياً. وفي خضم أنباء تفيد بأن مرتزقة ليبريين كانوا متورطين في ما جرى في كوت ديفوار، أدلت الرئيسة جونسون سيرليف ببيانات عامين في كانون الأول/ديسمبر حذرت فيهما المواطنين من مغبة المشاركة في هذه الأزمة. غير أن هناك تقارير عن تجنيد مقاتلين جدد من الجانب الليبري من الحدود. وقد زادت الحكومة والبعثة من دورياتهما ووجودهما على طول الحدود مع كوت ديفوار لرصد أنشطة التجنيد واحتمال عودة أي من المقاتلين الليبريين السابقين المرتبطين بالمليشيات الإيفوارية الذين يقدر عددهم بـ ٢٠٠٠، والذين مكثوا في غرب كوت ديفوار بعد اندلاع النزاع في ليبريا.

١٧ - ولا تزال ليبريا عرضة للاتجار بالمخدرات، حيث تُعثر الوكالات الليبرية بانتظام على كميات صغيرة من الكوكايين والهروين. وكان الإنتاج المحلي من الماريخوانا أكثر على ما يبدو من الاستهلاك، مما يوحي باحتمال الاتجار به عبر الحدود. وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وقعت الحكومة على مقترح مشروع في تشرين الثاني/نوفمبر لإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية من أجل التصدي للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

هاء - الحالة الإنسانية

١٨ - يشكل التدفق المستمر للاجئين الإيفواريين منذ تشرين الثاني/نوفمبر، في المقام الأول إلى مقاطعة نيمبا، ثم أيضا إلى مقاطعتي غراند غيده وميريلاند، تحديات كبرى لأوساط اللاجئين والمجتمعات المحلية الحدودية التي تستوعبهم. فقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، ٣٦ ٣١٨ لاجئا إيفواري في ليبريا. ويجري الآن بناء مخيم للاجئين في مقاطعة نيمبا، بينما يجري التخطيط لبناء مخيم ثان. وأطلقت خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات في منتصف كانون الأول/ديسمبر للمساعدة على استجابة شاملة لاحتمال تدفق ٥٠ ٠٠٠ لاجئ. وأطلقت في كانون الثاني/يناير خطة طارئة للعمل الإنساني في ليبريا، تتطلب ٥٥ مليون دولار. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بتدبير تدفق اللاجئين إلى ليبريا ومساعدة السلطات الوطنية على رصد تحركات السكان على طول الحدود. كما ناقش الفريق القطري للعمل الإنساني تأثير تدفق اللاجئين على المجتمعات المضيفة في حالة استمرار تدفقهم بالمعدل الحالي.

ثالثاً - تنفيذ الولاية

ألف - إصلاح القطاع الأمني

استراتيجية وهيكل الأمن الوطني

١٩ - ساعد المعتكف الذي نظم في تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض استراتيجية الحد من الفقر، المشار إليه في الفقرة ١٤ من التقرير، على تحديد عدد من الاحتياجات القائمة ذات الأهمية الحاسمة واللازمة لإصلاح القطاع الأمني وعلى توجيه الاهتمام إليها، ولا سيما الهياكل الأساسية واللوحيستيات والقدرة على التنقل. وأُحرز تقدم بوجه عام في تنفيذ الخطط الاستراتيجية لوكالات الأمن المختلفة، إلا أنه يلزم المزيد من العمل لضمان إنجاز الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني ومصفوفة تنفيذها، التي يعتمد جزء كبير منها على الجهات المانحة. ولئن زادت بعض المخصصات المتعلقة بالأمن في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، فإن الأجهزة الأمنية لا تزال لا تتلقى ما يكفي من الموارد لنموها وتطورها المطرد.

٢٠ - ويتزايد الاعتراف بضرورة المعالجة الشاملة للمسائل المتعلقة بسيادة القانون، ولا سيما إقامة نظام فعال للعدالة الجنائية، بما في ذلك في سياق إصلاح القطاع الأمني. وتعكف حكومة ليريا والأمم المتحدة على وضع برنامج مشترك للعدالة والأمن من شأنه أن يعالج جزئياً هذا التحدي، إلى جانب المعالجة التي سيسفر عنها تركيز لجنة بناء السلام على لامركزية النظام الأمني وإقامة العدل.

٢١ - وأُحرز تقدم في إقامة مجالس أمن للمقاطعات، وقد أنشئت هذه المجالس في أربع مقاطعات حتى الآن. وستواصل الجهود المبذولة لإقامتها في مقاطعات أخرى تبعاً لتوافر التمويل. إلا أن قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات ما زال بانتظار البت بشأنه أمام الهيئة التشريعية. وقام فريق تقني مشترك بين حكومة ليريا والأمم المتحدة بتحديث مشروع قانون مراقبة الأسلحة لعام ٢٠٠٦، وسيقدم قريباً إلى الهيئة التشريعية.

القوات المسلحة الليبرية

٢٢ - استمر خمسون موجهاً عسكرياً من الولايات المتحدة في دعم القوات المسلحة الليبرية بهدف بناء قوة احترافية قادرة، بما في ذلك تطوير قدرات أركان الجيش لتولي مسؤوليات قيادية أكبر، وتحسين علاقات العمل مع الشرطة الوطنية الليبرية، والمواءمة بين الميزانية والمهام المطلوب إنجازها. وفي الوقت الراهن، يعكف الجيش على تنفيذ خطة تدريب سنوية مؤلفة من ست دورات تدريبية، تركزت حتى الآن على المهارات الفردية والأساسية، والتدريب المهني المتخصص، وتدريب الوحدات الصغيرة على المهارات الجماعية. وقدمت البعثة للجيش

الجديد تدريباً في مجال الطب الوقائي، وعمليات الاتصالات اللاسلكية، والتعرف على الذخائر غير المنفجرة والإبلاغ عنها، والتعاون المدني والعسكري، وغيرها من المجالات.

٢٣ - ومن المقرر رسمياً للجيش الجديد أن يبلغ مستوى القدرة العملياتية الكاملة بحلول منتصف عام ٢٠١٢. ومع ذلك تبقى عقبات تعترض هذا الإطار الزمني، من بينها التأخير في المصادقة على استراتيجية الدفاع الوطنية، مما يثير جواً من عدم اليقين بشأن الاتجاه الاستراتيجي للجيش واستخدامه في المستقبل. وتبرز التحديات أيضاً من عدم كفاية مخصصات الميزانية المرسودة للجيش للحفاظ على هيكله الأساسي وخدماته اللوجستية ومعداته، أو لشراء أصول جديدة. وفي الوقت نفسه، استمر التخطيط لإجراء عمليات مشتركة بين الجيش والبعثة، مما سيهيئ الفرصة لبناء الثقة الضرورية بين القوة والسكان. واستمرت حوادث سوء السلوك من جانب أفراد الجيش الجديد مبعثاً للقلق. ففي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أُلقي القبض على جنديين بتهمة الاعتداء على أفراد شرطة، وفي كانون الثاني/يناير، وقعت ثلاثة حوادث منفصلة باعتداءات من جانب أفراد الجيش على الشرطة وسرقة معدات، من بينها حادث قام فيه ثمانية أشخاص باقتحام مركز للشرطة في منروفيا وهم يرتدون الزي العسكري.

٢٤ - وجار إحراز التقدم في جهود إنشاء قوة صغيرة لحفر السواحل بدعم من الولايات المتحدة، وفي كانون الثاني/يناير، تلقت قوات حفر السواحل تدريباً متخصصاً في التعامل مع المعدات. وتم حتى الآن شراء سفينتين من أصل أربع سفن كان متوقعاً شراؤها، ومن المقرر الانتهاء من التدريب العام في منتصف عام ٢٠١٢.

الشرطة الوطنية الليبرية

٢٥ - استمرت جهود تطوير الشرطة الوطنية الليبرية، مع التشديد على تدريب وتجهيز وحدة دعم الشرطة المسلحة. وتكتسي جهود تطوير الوحدة ونشرها في أنحاء البلد أهمية حاسمة، ولا سيما لأغراض تأمين الانتخابات وتولي السلطات الليبرية في نهاية المطاف للمسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها البعثة. وتخرجت الدفعة الأولى من جولة التدريب الحالية في تشرين الأول/أكتوبر، لترفع بذلك القوام العملياتي للوحدة إلى ٣٠٦ أفراد، من أصل العدد المستهدف لعام ٢٠١١ البالغ ١٠٠٠ ضابط، منهم ١٩ سيدة. ويجري حالياً تدريب الدفعة الثانية، وهي تضم ١٢٩ شرطياً، منهم ٥ سيدات. ومُنحَت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حوافز على مرتبات العاملين في وحدات الشرطة المتخصصة، ومن بينها وحدة الاستجابة للطوارئ المتخصصة التي يبلغ قوامها ٣٤٤ شرطياً، الأمر الذي يمكنه أن يزيد من

الاهتمام بالعمل في هذا المجال. بيد أن عملية شراء المعدات الأساسية ظلت متخلّفة عن التدريب، مما حدّد من الموارد المتاحة للخريجين للاضطلاع بواجباتهم.

٢٦ - وقد أُحرز بعض التقدم على الصعيد المؤسسي بما يتماشى مع بناء الشرطة الوطنية الليبرية. فمن خلال جهود الدعم الثنائي والمشاريع السريعة الأثر التي تقوم بها البعثة، استمرت أعمال بناء المخافر والثكنات وإعادة تأهيلها، حيث تم الانتهاء من ٢١ مشروعاً ومن بناء مقر إقليمي واحد. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة التعليم تصريحاً دائماً لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، وهي خطوة نحو الاعتراف بها بوصفها المؤسسة الرئيسية لتدريب الوكالات الأمنية. كما وضع القسم المعني بالمرأة وحماية الطفل التابع لدائرة الشرطة بروتوكولات للتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأطفال المفقودين. ومع ذلك تبقى أوجه النقص في القدرات في مجالات حيوية للإدارة والخدمات اللوجستية والقدرة على التنقل والتمويل والتعامل مع المجتمع المحلي. وفي الوقت نفسه، لوحظت زيادة في عدد التحقيقات التي أجريت بشأن مزاعم بارتكاب جرائم أو بالفساد ضد الشرطة.

٢٧ - وفي أيلول/سبتمبر، أطلق مكتب الهجرة والتجنس رسمياً خطته الاستراتيجية التي تبين أولويات الإصلاح واحتياجات التنمية. إلا أن تنفيذها يبقى متوقفاً إلى حد كبير على الدعم المقدم من المانحين. ويبرز المكتب بوصفه جهة فاعلة لها أهمية في قطاع الأمن، ولا سيما في ضوء الوضع القائم على طول حدود ليبيريا مع كوت ديفوار، وضرورة تعزيز إدارة الحدود للحد من التهريب. ولئن تعاونت دائرة الهجرة والشرطة بشكل فعال في مراقبة الحدود مع كوت ديفوار، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة، فقد بيّنت العمليات مدى اعتماد كلا الجهازين على البعثة في التنقل والاتصالات.

٢٨ - وتدعم لجنة بناء السلام مشروعاً لإنشاء خمسة "محاور" للأمن والعدالة الإقليميين في أنحاء البلد، ستضمن أفراداً من الشرطة وإدارة الهجرة. وتتوفر في الهياكل التنظيمية لكل من الشرطة ودائرة الهجرة مراكز إدارية وعملياتية إقليمية غير أنها، لم تدخل أبداً في طور التشغيل. وستساعد المحاور على تمكين تلك العملية التي ستكتسي أهمية حاسمة بصفة خاصة حتى يتسنى للشرطة أن تفرض بفعالية القيادة والسيطرة ونطاق العمليات خارج حدود منروفيا.

باء - تعزيز المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٢٩ - استمر القصور في القدرات البشرية والهياكل الأساسية والمعدات في القطاعات القضائية والقانونية والإصلاحية، سبباً في عرقلة إقامة العدل. وقد اعترفت الحكومة بهذه

التحديات المستمرة أثناء معتكف استراتيجية الحد من الفقر، وأعطتها لجنة بناء السلام الأولوية، على النحو المبين في الفقرة ٦٦ أدناه.

٣٠ - وكان لوزارة العدل ولجنة إصلاح القوانين دور قيادي في متابعة المؤتمر الوطني بشأن إمكانية اللجوء إلى العدالة الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي، وهما تخطيطان لإجراء مشاورات على الصعيد الوطني في مطلع هذا العام تسترشد بها عملية وضع سياسة للمواءمة بين نظامي العدالة الرسمي والعرفي. إلا أن إمكانية اللجوء إلى العدالة ما زالت تمثل تحدياً حاسم الأهمية، حيث يعاني نظام العدالة الجنائية من قلة الموارد ويفتقر إلى الموظفين المؤهلين. ويبقى تبعاً لذلك كم كبير من القضايا المتراكمة، ويشكل المحتجزون رهن المحاكمة نسبة ٨١ في المائة من نزلاء السجون. وأسهم في التأخيرات تطبيق قوانين عفا عليها الزمن، كالقانون المتعلق بالولاية القضائية المحدودة لحاكم الصلح.

٣١ - ولئن تحقق انخفاض قدره ثلاثة في المائة في عدد المحتجزين قبل المحاكمة خلال هذه الفترة، فقد أدت أوجه القصور في التحقيقات والمقاضاة إلى الإفراج عن المحتجزين لأسباب إجرائية. ويجري العمل بقيادة الحكومة على اتخاذ تدابير لمعالجة نقاط الضعف على نطاق النظام، من بينها مشروع تجريبي لإدارة القضايا يُتَوَقَّع أن يبدأ في مطلع عام ٢٠١١. وفي الوقت نفسه، قامت لجنة إصلاح القوانين باستعراض عدد من القوانين الرئيسية. ويجري وضع برامج لتحويل المدانين إلى مؤسسات تأهيلية كبديل للحبس، وسيجري نشر شرطة الإشراف على المخلّى سبيلهم الموضوعين قيد المراقبة، وهي شرطة مدربة حديثاً، في مطلع عام ٢٠١١. واستمر المعهد القضائي في إحراز تقدم مطرد، ويُجري حالياً دورات التدريب المعتادة للقضاة وأعضاء النيابة العامة ومحامي الدفاع المجاني.

٣٢ - واستمرت الجهود المبذولة لتحسين الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له والتعامل معه، بطرق من بينها البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا بشأن العنف الجنسي والجنساني. إلا أن نظام العدالة الجنائية يواجه صعوبات كبرى في التعامل مع هذه المسألة بفعالية. واضطرت وحدة الملاحقة القضائية المتخصصة المعنية بالعنف الجنسي إلى أن تطلب إلى المحكمة المختصة بقضايا العنف الجنسي والجنساني أن ترفض عدداً كبيراً من قضايا الاغتصاب لعدم كفاية الأدلة.

٣٣ - وبقي الأمن في السجون يمثل تحدياً بسبب ضعف الهياكل الأساسية، والعدد المحدود من الموظفين وضعف القدرات، وهي أمور تفاقمت نتيجة انخفاض معنويات الموظفين وارتفاع معدلات التغيب عن العمل بسبب تأخر المرتبات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تسجيل عشرة حوادث هروب تشمل ما مجموعه ٢٤ سجيناً، ووقعت أحداث شغب

في سجون في منروفيا وغبارنغا وكاكاتا وبوكانان، استلزمت تدخل وحدة دعم الشرطة، بدعم من البعثة. ولم يعد الهدوء في كل من الحالات إلا بعد التأكيد على تلبية مطالب السجناء، ومن بينها توفير الرعاية الطبية ووضع حد لفترات الاحتجاز المطولة رهن المحاكمة. وفي إطار الخطة الاستراتيجية لمكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، شرع المكتب في بعض من مشاريع إعادة التأهيل، من بينها التدريب في مجال الزراعة وغيرها من المهارات. كما أصبح المكتب أقل اعتماداً على المجتمع الدولي في توفير الغذاء للسجناء.

حقوق الإنسان

٣٤ - واصلت الحكومة جهودها المبذولة لتحسين من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكما هو مبين في الفقرة ٦، أنشئت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، مما يمثل تطوراً هاماً بالنظر إلى المسؤولية المنوطة بها من حيث كونها المؤسسة التي يمكن أن يلجأ إليها الجمهور لمعالجة الشكاوى والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن أجل التصدي لجنة الأطفال في مؤسسات الرعاية، اتخذت الحكومة إجراءات لإخلاء سبيل الأطفال وتسليمهم إلى ذويهم، وإغلاق بعض المؤسسات التي تقل عن المستوى المطلوب، واعتماد مؤسسات الرعاية المناسبة ومراقبتها.

٣٥ - واستمرت التحديات قائمة في مجالات عدة، من بينها ما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على معايير حقوق الإنسان ومبادئها. وأحرزت اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بعض التقدم بشأن خطة العمل، إلا أنها أعطت أولوية للأعمال التحضيرية للاستعراض الدوري الشامل للبريا الذي أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر. ووضع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ١١٣ توصية خلال الاستعراض، أيدت الحكومة ٧٢ توصية منها. وتأجل حتى اجتماع المجلس في آذار/مارس ٢٠١١ رد الحكومة على التوصيات المتبقية، ومن بينها تلك المتعلقة بعقوبة الإعدام، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والمحاكمة بالتعذيب، فضلاً عن القضايا المتصلة بتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

دال - توطيد سلطة الدولة

٣٦ - أحرز بعض التقدم في توطيد سلطة الدولة على جميع أرجاء البلد، إلا أن الحكومة لا تزال تواجه تحديات في مجال تقديم الخدمات خارج منروفيا، بسبب استمرار المشاكل اللوجستية والافتقار إلى الميزانيات التشغيلية الكافية. وباستثناء مسؤولي في المقاطعات الجنوبية الشرقية التي يصعب الوصول إليها، أصبح المسؤولون المحليون أقل اعتماداً على البعثة في تنقلاتهم واتصالاتهم. وتحسّن أيضاً دفع مرتبات الموظفين في مواعيدها وتزايد حضور مسؤولي

الوزارات. ولئن كان الطابع المؤسسي قد بات يُضفى على اللجان التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات، وهي الآليات المناط بها تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر على صعيد المقاطعات، فإن مشاركتها غير المنتظمة في اجتماعات التنسيق، وضعف ما تقوم به من إبلاغ، وعدم توافرها على آليات رصد فعالة، كلها أمور لا تزال تطرح تحديات كبرى. وفي الوقت نفسه، لا يزال انعدام المبادئ التوجيهية والإجراءات المناسبة المتعلقة بمكافحة إساءة استعمال الأموال المخصصة للمقاطعات والتنمية الاجتماعية يقوّض الثقة في السلطات المحلية.

٣٧ - ولا يزال تطوير الهياكل الأساسية، ولا سيما الطرق، يكتسي أهمية محورية لبسط سلطة الدولة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي في المناطق الريفية. فقد واصلت البعثة إصلاح أجزاء من الطرق الرئيسية والفرعية الحاسمة الأهمية لعملياتها، واضطلعت بصيانة طرق معينة بتمويل مقدم من البنك الدولي، الذي يمول أيضا عمليات إصلاح الطرق والجسور الرئيسية. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، أعلن وزير الأشغال العامة عن إطلاق مشروع ممول من مصرف التنمية الأفريقي لإصلاح الطريق الواصل بين مقاطعتي ريفر غي وماريلاند، والذي سيربط جنوب شرق ليبيريا ببقية أطرافها.

هاء - الحوكمة

٣٨ - بالرغم من بذل الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات إصلاح الحكم ورصد الأداء، فإن العقوبات القانونية أمام محاكمة المتهمين في قضايا الفساد لا تزال تعطل تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بمكافحة الفساد تنفيذا فعالا. ففي تشرين الأول/أكتوبر، أوصت الرئيسة جونسون سيرليف باتخاذ تدابير تأديبية في حق عدة شخصيات بارزة، منهم عضو عامل في مجلس الشيوخ ووزير سابق للداخلية، تتعلق بادعاء تورطهم في صفقة يكتنفها الاحتيال لمنح امتياز رصيد انبعاثات الكربون المسموح بها. ولم يبت بعد في متابعة وزارة العدل لهذه المسألة، بل إنه لم يتعرض حتى الآن أي مسؤول رفيع المستوى في الإدارة الحالية للإدانة، مما يغذي التصور العام بأن الحكومة ضعيفة من حيث تعاملها مع الفساد.

٣٩ - وتعطلت أيضا متابعة تقرير مراجعة حسابات صندوق تنمية المقاطعات الصادر عن اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، وهو الصندوق الذي جمّده الرئيسة في آب/أغسطس بسبب ورود تقارير عن الفساد وسوء الإدارة فيه. وتظل محاكمة مسؤولي الحكومة لارتكابهم مخالفات مالية تحديا ماثلا، ولا يزال يتعين إقرار مشروع قانون منشئ لمدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام، الأمر الذي من شأنه أن يوسع نطاق الأعمال غير المشروعة.

٤٠ - ويتواصل تحسّن قدرة اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد على التنفيذ، بل إنها نظّمت أنشطة للتوعية في جميع أنحاء البلد. وقد اقترحت الرئيسة توسيع نطاق دورها ليشمل صلاحيات المقاضاة، مما قد يعجّل بالعملية الإصلاحية اللازمة.

٤١ - وشرعت لجنة إصلاح القوانين ومفوضية الأراضي كلاهما في مزاولة مهامهما، مع قيام المفوضية بإنشاء أمانتها، وتأمين التمويل اللازم، ووضع برنامج للإصلاح واستراتيجية للاتصالات مدتهما خمس سنوات. إلا أن القيود المفروضة على الموارد وضعف التنسيق مع الوكالات المعنية بشؤون الأراضي قد تُبطئ بدء عملية التنفيذ. وفي نفس الوقت، لا تزال فرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور معطلة بسبب افتقارها إلى مخصصات في الميزانية. وعززت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبيريا الشفافية المالية في قطاعات التعدين والحراجة والزراعة والنفط. وجمّعت غالبية التقارير عن حسابات مدفوعات الشركات والإيرادات التي تمت مراجعتها، وذلك استعداداً لإعداد التقرير الثالث عن تسويتها.

٤٢ - ويظل قطاع الخدمة المدنية المتضخم تحدياً ماثلاً أمام الحكومة، التي تمحّص قائمة موظفي الخدمة المدنية لاستبعاد "العمال الوهميين" منها. وفي الوقت نفسه، لا يزال المجلس التشريعي يواجه التحديات في الاضطلاع بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية. فقد أشار المعهد الديمقراطي الليبيري في تقرير الأداء التشريعي (Legislative Report Card) الصادر عنه، وهو أداة من أدوات الرصد الذي يضطلع به المجتمع المدني، إلى أن مشاريع القوانين المتعلقة بالامتيازات أو غيرها من المسائل الاقتصادية كانت تمرّر بصورة أسرع من غيرها، وأوصى بأن ينصب تركيز النواب فيما يبذلونه من جهود على وضع التشريعات المؤيدة لقضايا الشعب.

٤٣ - وفي أيلول/سبتمبر، قدمت لجنة الحوكمة ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ورقة مفاهيم بشأن وضع رؤية وطنية، بعنوان: "خطة ليبيريا حتى عام ٢٠٣٠". وتتوخى تلك الرؤية، التي يُمكن أن تحل محل استراتيجية الحد من الفقر، توطيد الحكم الرشيد ورسم ملامح هوية وطنية يطبعها التوافق في الآراء والتوحيد من خلال الأخذ بمبادئ المواطنة واللامركزية، وفي الوقت ذاته دعم النمو الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل. وقد أقر مجلس الوزراء، بعد أيلول/سبتمبر، خارطة طريق لصياغة تلك الرؤية، بما في ذلك التخطيط لإجراء مشاورات وطنية. وأنشئت أمانة لذلك الغرض في وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ومن المتوقع أن تعين الرئيسة جونسون سيرليف لجنة توجيهية في أوائل عام ٢٠١١ كي تهتدي بها تلك العملية.

واو - إدارة الموارد الطبيعية

٤٤ - لم يحرز إلا تقدم محدود في بسط السيطرة على قطاع تعدين الماس وتجارته. فقد اعترضت حالات تأخير خطة فرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن بعثة استعراض عملية كيمبرلي وفريق الخبراء المعني بليريا (انظر S/2009/640) وذلك بسبب ضعف القيادة التي تولاهما مسؤولو الحكومة المعنيون. ولم تصدر بعد الموافقة الرئاسية على اقتراح يقضي بتحويل فرقة العمل المعنية بالماس إلى لجنة رقابة على المعادن الثمينة. وفي الوقت نفسه، يظل إنفاذ قوانين التعدين والحد من الممارسات غير المشروعة تحدياً ماثلاً، مع أنه تحقق بعض التقدم في تسجيل صغار شركات التعدين، مع ارتفاع عدد رخص التعدين من ٣٠٠ رخصة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٤٧٠ رخصة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتُبذل الجهود للتسجيل بإجراء مسح لرخص التنقيب والتعدين بهدف استكمال قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات للسجل العقاري للمعادن وصياغة القواعد التنظيمية لقطاع التعدين.

٤٥ - وأحرز مزيد من التقدم في قطاع الحراجة التجارية ومن المتوقع أن يدرّ على الحكومة إيرادات في السنة المالية الجارية تقدر بنحو ١٥ مليون دولار. هناك ثلاث عشرة شركة أخشاب تزاوّل أنشطتها، على مساحة مليون هكتار تغطي ١١ مقاطعة. وقد اختتمت ليبريا والمفوضية الأوروبية الجولة الرابعة من المفاوضات المتعلقة باتفاق الشراكة الطوعية، الذي يقضي بالألّا تُصدّر إلى أوروبا إلا الأخشاب المقطوعة بصورة مشروعة. وفي تلك الأثناء، اختتمت هيئة تنمية الحراجة مشاورات على نطاق البلد بشأن القواعد التنظيمية اللازمة لتنفيذ قانون حقوق المجتمعات المحلية. ولئن كانت ليبريا تستند إلى الشراكات القائمة لوضع استراتيجيات ملائمة لإدارة الغابات تفيد المجتمعات العاملة في الصناعة الحرجية، فقد اشتكت تلك المجتمعات المحلية من عدم تمكينها من الاستفادة من الاتفاقات الاجتماعية التي ترمم مع شركات قطع الأشجار، والتمست من المجلس التشريعي أن يراجع تلك الاتفاقات ويرفع نصيب المجتمعات المحلية من رسوم استئجار الأراضي من ٣٠ إلى ٦٠ في المائة.

٤٦ - وفي أيلول/سبتمبر، أبرمت الحكومة اتفاقاً امتياز تبلغ قيمته ١,٦ بليون دولار لإنشاء مزارع زيت النخيل ومصانع تجهيزها في مقاطعات غراند كرو، وماريلاند، وريفر سيس، وريفر جي، وسينو. ومع أن اتفاقات الامتياز تخلق بعض الفرص للعمالّة الرسميّة، فإنه لا بد من تعزيز الأطر القانونيّة والتنظيميّة لتلك الامتيازات، الأمر نفسه الذي ينطبق على تعزيز الإشراف على تنفيذها، لكي تتم معالجة ما قد ينشأ من منازعات عماليّة واجتماعيّة ومن منازعات تتعلق بالأراضي.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل المسؤولون المحليون وأفراد الأمن مساع لطرده أشخاص يشغلون بشكل مناف للقانون منتزه سابو الوطني، حيث ذكر أن الآلاف منهم يستترزون بتعدين الذهب والصيد وقطع الأشجار بصورة غير مشروعة. ومع أن الأنباء تقول إن معظم مخيمات المنتزه باتت الآن خالية من شاغليها، فإنه يُعتقد أن العديد ممن كان يقيم فيها سابقا، قد استوطن مناطق قريبة من المنتزه، حيث لا يتوافر لهم من خيارات بدائل كسب العيش سوى القليل، مما قد يقوض قابلية تلك الإجراءات للاستمرار.

زاي - أعمال التحضير للانتخابات

٤٨ - رحّب معظم أصحاب المصلحة بقرار إجراء استفتاء وطني لتعديل ثلاثة أحكام من الدستور ذات صلة بالانتخابات في آب/أغسطس. ومع أن إجراء الاستفتاء في ذروة موسم الأمطار سيطرّح تحديات لوجستية ضخمة، فإن من شأن التعديلات، في حال إقرارها، أن تيسّر ليس فحسب العملية الانتخابية الراهنة، وإنما أيضا الانتخابات المستقبلية.

٤٩ - وقد كانت عملية تسجيل الناخبين بمثابة اختبار مهم لقدرة اللجنة الوطنية للانتخابات وغيرها من المؤسسات الوطنية على تنظيم حدث وطني كبير. فقد أنشأت اللجنة ١٧٨٠ مركزا من مراكز تسجيل الناخبين، وتولت تدريب الموظفين، وتوزيع المواد الانتخابية، وتنظيم دورات تثقيفية في مجال التثقيف المدني بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. ووفّرت الشرطة الوطنية الليبيرية الأمن لعملية تسجيل الناخبين، وعملت جنبا إلى جنب مع اللجنة لتحديد الشروط الأمنية اللازمة لفترة الانتخابات برمتها، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير القوى العاملة وتنقلاتها ونشرها. وبدأت عملية تسجيل الناخبين كما كان مقررا في ١٠ كانون الثاني/يناير، حيث لم تشهد أي أحداث أمنية كبرى واقتصر الأمر على تحديات بسيطة كتأخر انطلاق العملية في بعض المناطق النائية ومشاكل لوجستية. وإزاء هذه التحديات مدّدت اللجنة في فترة عملية التسجيل بعد الموعد الأصلي لإغلاقها حتى ١٢ شباط/فبراير، وهو الموعد الذي كان من المقرر أن يكون يوم ٦ شباط/فبراير.

٥٠ - وأنشأت منظومة الأمم المتحدة في ليبيريا فرقة عمل لتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة عموما للعملية الانتخابية. وقدمت البعثة المساندة اللوجستية لإيصال المواد المتعلقة بتسجيل الناخبين إلى المناطق النائية، وساعدت الشرطة الوطنية في وضع خطة متكاملة لشؤون الأمن والطوارئ. وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها الآخرون عن كثب مع اللجنة الوطنية للانتخابات على وضع التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

٥١ - وقد استجابت الجهات المانحة استجابة إيجابية لتمويل الميزانية العامة للانتخابات بمبلغ ٤٦ مليون دولار تغطي الإنفاق على العمليات الانتخابية وتكاليف الموظفين والأنشطة

المتعلقة ببناء القدرات. وتعهدت الحكومة بتوفير مبلغ ١٥ مليون دولار، وسيقدم صندوق المانحين الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ ٢٧ مليون دولار، بينما وفرت إحدى الجهات المانحة الثنائية ٤ ملايين دولار. ومع ذلك، لا يزال ثمة عجز قدره ٤ ملايين دولار، سيسده الصندوق الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتبذل في الوقت الراهن جهود لتغطية ذلك العجز. وفي الوقت نفسه، تعمل السلطات الليبرية على إيجاد التمويل اللازم لتغطية التكاليف المتصلة بأفراد الأمن خلال فترة الانتخابات، والتي تقدر في الوقت الراهن بنحو ٧٠٠.٠٠٠ دولار. وابتغاء دعم الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال المخصصة للانتخابات، تقدم اللجنة العامة لمراجعة الحسابات المساعدة إلى اللجنة الوطنية للانتخابات لإنشاء نظم للميزانية والإدارة المالية.

حاء - تكامل منظومة الأمم المتحدة

٥٢ - عُقد اجتماع رفيع المستوى يضم ممثلين من الحكومة والأمم المتحدة والمانحين الرئيسيين، في تشرين الأول/أكتوبر، للإعلان رسمياً عن بدء مبادرة "توحيد أداء الأمم المتحدة" في ليبيريا. وقد أنشئت لجنة توجيهية مشتركة مؤلفة من أربعة ممثلين من الحكومة والأمم المتحدة عن كل منهما وثلاثة ممثلين عن الجهات المانحة الغرض منها توجيه عملية الإصلاح. وسيشترك في رئاسة اللجنة وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية ونائب ممثلي الخاص لشؤون الانتعاش والحكم، وهو أيضاً المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في ليبيريا.

٥٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أشار استعراض مستقل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى إسهامات الإطار في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكنه أورد أيضاً أن استخدامه محدود كأداة للإدارة والتنسيق. وسيُسترشد بالتوصيات في إجراء الإصلاحات في المستقبل في تخطيط ذلك الإطار ونهج توحيد الأداء.

رابعا - المسائل الشاملة

ألف - الإعلام

٥٤ - تعاونت أسرة الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً مع الحكومة والشركاء الآخرين من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من الحملة الوطنية لمكافحة الاغتصاب، التي بدأت بالتزامن مع ستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس. وتشمل الأولى توعية المجتمعات المحلية بشأن خفارة المجتمع والحصول على المساعدة، مثل مراكز الشرطة الوطنية الليبرية لحماية النساء والأطفال. ونظمت الحكومة والبعثة معا المسابقة السنوية للمواهب "مولد نجم". وبدأت إذاعة البعثة في بث برنامج جديد لدعم العملية الانتخابية، هو برنامج

”صندوق الاقتراع“، ويركز البرنامج على التثقيف المدني. ونُظمت حملات للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وغير ذلك من القضايا.

باء - الشؤون الجنسانية

٥٥ - قبل الاحتفال بالذكرى العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، اجتمعت القيادات النسائية بممثلي الخاصة كجزء من الاستعراض الذي يجرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتقدم المحرز في تنفيذ القرار بشأن اليوم العالمي المفتوح. وحددت هذه القيادات العنف الجنسي وبناء السلام وإصلاح قطاع الأمن بوصفها شواغل جوهرية للمرأة الليبرية. وأدرجت هذه الشواغل في بيان السياسات كجزء من استعراض الأمم المتحدة للتقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار على الصعيد العالمي.

جيم - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٦ - نفذت البعثة تدريبا في مجال التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي للقادمين الجدد من أفراد حفظ السلام، وعرضت إجراء اختبار طوعي لفيروس نقص المناعة البشرية، ووزعت رفالات ووفرت العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، ونفذت حملة لتغيير السلوك.

دال - السلوك والانضباط

٥٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا جهودها لضمان الامتثال التام لسياسي القائمة على عدم التسامح مطلقا في ما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين باتخاذ تدابير وقائية، مثل التدريب التوجيهي والتنشيطي لجميع موظفي الأمم المتحدة، والفحص العشوائي للمنشآت المحظورة، وإذكاء الوعي بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في أوساط المجتمعات المحلية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقى ٤٠٥ ٢ من موظفي الأمم المتحدة تدريبا بشأن السلوك والانضباط وعن التدريب المتكامل بشأن سياسة عدم التسامح مطلقا، ومعالجة الإجهاد، والتوعية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقامت البعثة أيضا بتدريب ٨٧٠ من أفراد المجتمعات المحلية المقيمين بالقرب من منشآت الأمم المتحدة بشأن التوعية والآليات المجتمعية للإبلاغ.

٥٨ - وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير الإبلاغ عن ٢١ إدعاء بسوء السلوك ذي الطابع الخطير، بما فيها ثمانية إدعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهو عدد بمثل ما أُبلغ عنه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وثمة انخفاض في عدد المخالفات البسيطة.

هاء - أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة

٥٩ - لا تزال الجريمة تشكل أكبر تهديد أمني لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، ولا سيما في منروfia. وأُبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن ثلاثة حوادث للسطو المسلح استهدفت موظفي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ٥٣ جريمة لا تتعلق باستخدام السلاح، بما في ذلك السطو والاعتداء. وقد توفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير أحد موظفي البعثة الوطنيين وستة جنود وأحد أفراد الشرطة من جراء المرض أو الحوادث.

خامسا - نشر البعثة

ألف - العنصر العسكري

٦٠ - بلغ القوام العسكري للبعثة ١٠٢ ٨ من الجنود، بمن فيهم ٩٥٢ ٧ جنديا في ليبيريا وقوة عسكرية للحراسة قوامها ١٥٠ جندي جرى نشرها في فريتاون لحراسة المحكمة الخاصة لسيراليون. ويقع مقر القوة في منروfia، وجرى نشر ست كتائب مشاة في قطاعين، بالإضافة إلى قوة للرد السريع بحجم كتيبة. وتضم القوة ١٥٨ امرأة.

٦١ - وفي رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/679)، أشارت بأن هناك حاجة لمواصلة نشر قوة الحراسة في مبنى المحكمة الخاصة لتأمين مرافقها وما تبقى من الموظفين والمحفوظات الحساسة. وقد اتخذت المحكمة الخاصة خلال الشهور القليلة الماضية عددا من الخطوات لإنجاز أنشطتها في سيراليون، بما في ذلك نقل محفوظاتها إلى لاهاي في كانون الأول/ديسمبر. وقبل القيام بذلك النقل، أبلغ مسجل المحكمة الخاصة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الأمانة العامة للأمم المتحدة، بأنه عقب نقل محفوظات المحكمة وإجراء المزيد من التخفيض للموظفين الدوليين لن تكون هناك حاجة لنشر قوة الحراسة في مبنى المحكمة الخاصة بعد كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ٢٠١١. ونظرا لما قرره المحكمة الخاصة، وعقب التشاور مع السلطات في سيراليون، أبلغت رئيس مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ (S/2011/74) ببدء الأعمال التحضيرية لانسحاب قوة الحراسة التابعة للبعثة، وأن هذه الأعمال ستكتمل في أوائل آذار/مارس.

٦٢ - وعملا بقراري مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ١٩٣٨ (٢٠١٠)، قدمت البعثة تعزيزات لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ونشرت بشكل مؤقت ثلاث سرايا للمشاة ووحدة للنقل الجوي، تتألف من طائرتي هليكوبتر للخدمات، وذلك عملا بالقرارات ١٩٥١ (٢٠١٠)، و ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٧ (٢٠١١).

باء - عنصر الشرطة

٦٣ - في ١ شباط/فبراير، كان قوام الشرطة التابعة للبعثة ٣٢٧ فرداً، من أصل الحد الأقصى المأذون به وقدره ٣٧٥ فرداً، بمن فيهم ٤٧٢ مستشاراً لشؤون الشرطة، و ٨٤٢ شرطياً في سبع وحدات للشرطة المشكلة و ١٣ مستشاراً لشؤون الهجرة. ويضم عنصر الشرطة ١٨٤ امرأة. ويضم الحد الأقصى لقوام الشرطة المأذون به ٣٢ من موظفي السجون النظاميين، نُشر منهم حالياً ٢٨، بينهم ٤ نساء. وهناك ثلاث وحدات للشرطة المشكلة منتشرة في منروفيا، وواحدة في كل من مقاطعات بونغ وجراند باسا وجراند غيديه ولوفا.

٦٤ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٣٨ (٢٠١٠)، واصلت البعثة تقديم المساعدة على بناء القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية الليبرية، مما يلزم لبلوغ الشرطة الوطنية مستوى الفعالية التشغيلية المستدامة. وقد شرع عنصر الشرطة التابع للبعثة أيضاً في السعي للحصول على القدرات الاستشارية الرفيعة التقنية واللازمة لدعم مواصلة التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية، بما في ذلك توفير الخبراء المدنيين في مجالات الإدارة، والاتصالات، والتحقيق الجنائي، والشؤون المالية، وبناء القدرات المؤسسية، واللوجستيات، وإدارة المشاريع، والإعلام.

سادسا - لجنة بناء السلام

٦٥ - جرى في أيلول/سبتمبر، تكوين تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام وعُين الممثل الدائم للملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة رئيساً لها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، زار رئيس التشكيلة ليبريا للتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية وشارك في الاحتفال الرسمي بإرساء حجر الأساس للمركز الإقليمي للأمن والعدالة في غبارنغا والذي يموله صندوق بناء السلام وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أُعتمد في منروفيا بمشاركة الرئيسة جونسون سيرليف بيان لجنة بناء السلام للالتزامات المتبادلة، الذي يركز على أولويات دعم قطاع الأمن، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، وهي أولويات تشكل مسائل جوهرية لتوطيد السلام في ليبريا. واستناداً إلى بيان الالتزامات المتبادلة، جرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إقرار خطة أولويات صندوق بناء السلام في ليبريا التي تستمر لفترة ثلاثة أعوام.

سابعا - التخطيط للمرحلة الانتقالية

٦٦ - في أيلول/سبتمبر، أعد الفريق العامل المشترك المعني بالعملية الانتقالية، والذي يضم ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة، تقييماً شاملاً للموقف والتهديدات، عرض فيه الخطوط العريضة للبيئة الأمنية. وأجرى الفريق العامل استعراضاً أولياً للفجوات في القدرات الأساسية، نظر فيه الفريق الأساسي المعني بالمرحلة الانتقالية ومجلس الأمن الوطني في كانون

الأول/ديسمبر. وفي ذلك الوقت، أنشأ مجلس الأمن الوطني فرق عمل لإجراء تحليلات تقنية وتفصيلية للفجوات في مجالات أمن الحدود والمطارات؛ والقانون والنظام؛ وأمن الأصول والشخصيات الهامة؛ واللوجستيات.

٦٧ - وبدأت فرق العمل هذه في عملية تقسيم جميع المهام الأمنية للبعثة في الفئات الثلاث العريضة التالية: مهام يمكن تسليم المسؤولية عنها نظرا للقدرات الوطنية الراهنة؛ ومهام يمكن تسليم المسؤولية عنها بعد تنفيذ التعزيزات المقررة أو الجارية حاليا للقدرات الوطنية؛ ومهام تتجاوز القدرات الوطنية إن لم تُقدم لها موارد إضافية كبيرة. وبمجرد اكتمال هذه العملية، وحصولها على تأييد مجلس الأمن الوطني، سيبدأ وضع الخطة الانتقالية. وآمل أن أكون قادرا على تقديم مزيد من المعلومات عن هذه الخطة في تقرير قادم.

٦٨ - وقد طلب مجلس الأمن في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠)، إجراء تنقيح للنقاط المرجعية لمرحلة التقليل التدريجي للبعثة لتعكس تلك النقاط المرجعية التي تُعتبر ضرورية لنجاح المرحلة الانتقالية، بما في ذلك تسليم البعثة مسؤوليات الأمن للسلطات الوطنية. وترد هذه النقاط المرجعية للمرحلة الانتقالية في المرفق الأول لهذا التقرير.

ثامنا - ملاحظات

٦٩ - وصلت ليريا مع بداية العملية الانتخابية إلى مفترق طرق حاسم. وعملية تسجيل الناخبين التي تمت بسلام مشجعة تماما، وأود أن أثني على السلطات الوطنية المشاركة في تنظيم وتأمين هذا النشاط، وبدعم من الأمم المتحدة. وسيتوقف نجاح الانتخابات بقدر كبير على مصداقيتها. ومن المهم أن تظل اللجنة الوطنية للانتخابات متمسكة بالموضوعية، والشفافية والتوازن، وأن تحافظ على إتاحة الفرص العادلة، وأن تتقيد في الوقت نفسه بالجدول الزمني للانتخابات. وعلاوة على ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تتحمل الشخصيات السياسية المسؤولية عما يصدر عنهم من أحداث أو أفعال، مما سيساعد على كفالة تهيئة بيئة سياسية مواتية لإجراء انتخابات موثوقة وبشكل سلمي وتحقيق انتقال سلس للسلطة. وسيكون ذلك دليلا على التقدم الضخم الذي أحرزه البلد في الأعوام السبعة الأخيرة.

٧٠ - وأشجع أيضا السلطات الوطنية على القيام بحملات مبكرة ومكثفة للتثقيف المدنية وتوعية الناخبين لكفالة إلمام جميع الناخبين المؤهلين بخياراتهم المتاحة، سواء في الاستفتاء أو الانتخابات، وعملية المشاركة والتشديد على مشاركة المرأة مشجع بصفة خاصة. وينبغي في الوقت نفسه عدم التقليل من شأن التحديات السياسية والأمنية واللوجستية، كما أن التخطيط والتنسيق المبكرين يكتسبان أهمية أساسية.

٧١ - ومع أن التقدم مستمر في تطوير قطاعي الأمن والعدالة، فإن الدعم العاجل لقطاع الأمن سيشكل أحد الجوانب الجوهرية في توطيد السلام الهش في ليبيريا، ولا يزال يتعين عمل الكثير نظرا لما هو متوقع من تسليم البعثة مسؤولياتها الأمنية للسلطات الوطنية. وثمة حاجة لجهود متضافرة لسد الفجوات الجوهرية في قطاع الأمن والعدالة في ليبيريا، والتي جرى تحديدها في عملية التخطيط المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية، مع تقديم الشركاء الرئيسيين دعما ماليا وتقنيا منسقا. ويكتسي سن القوانين الأساسية المتصلة بإصلاح قطاع الأمن أهمية حيوية بوصفه من الأمور ذات الأولوية. وسأحث شركاء ليبيريا على تقديم مساعدات مالية سخية من خلال آليات تتسق مع الأولويات الوطنية، مثل صندوق بناء السلام والصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعدالة والأمن. ويحدوني أمل في أن مشاركة لجنة بناء السلام في ليبيريا ستوفر قيمة مضافة في المجالات ذات الأولوية لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والمصالحة الوطنية كما ستدعم نجاح نقل المسؤوليات الأمنية الرئيسية وغيرها من المسؤوليات من البعثة إلى السلطات الوطنية.

٧٢ - وفي هذا الصدد، يتعين الاستمرار في إعطاء الأولوية للتخطيط المشترك الجاري بين الحكومة والأمم المتحدة، بما يفضي في النهاية إلى نقل مسؤوليات عملية حفظ السلام. وسيكون من المهم للغاية بذل جهود حثيثة لبلوغ النقاط المرجعية لنقل المسؤوليات، المرفقة بهذا التقرير، والتي تسعى إلى توفير صياغة تفصيلية للمهام الأساسية التي يجب إنجازها من أجل تنفيذ عملية النقل هذه بطريقة مسؤولة، لأنها السبيل إلى تسليم المهام الأمنية بطريقة سليمة ومستدامة. وأشجّع بقوة حكومة ليبيريا على المشاركة الكاملة في عملية التخطيط لنقل المسؤوليات، لأن اضطلاع الحكومة بدور ريادي سيساعد على تحسين صياغة وتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها.

٧٣ - وأرحّب بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وهو إجراء طال انتظاره، إذ سيكون لهذه اللجنة دور حيوي في عملية المصالحة الوطنية وفي تمكين ليبيريا من الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. والآن، وقد أصبحت اللجنة جاهزة للعمل، فإنني أحث الحكومة على التعجيل بوضع خطة محدّدة لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك إنشاء هياكل لمعالجة مسألة الإصلاح المؤسسي بطريقة شمولية، وإحراز تقدم في مجالات أخرى من المجالات المشمولة بالتقرير.

٧٤ - وينتابني القلق إزاء العراقيل القانونية والقيود الأخرى التي حالت دون إحراز تقدم في مكافحة الفساد. وثمة حاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية لكفالة البت في القضايا المتبقية بطريقة فعّالة. ولذلك، فإنني أدعو الحكومة إلى منهجة نظام الحوكمة وتعزيز سيادة القانون

كي تتمكن من سد فجوة المصدقية التي تعاني منها فيما يتعلق بالإفلات من العقاب في حالات الفساد.

٧٥ - والنمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية في ليبيريا علامات مشجعة على أن البلد يسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك زيادة فرص العمل والإيرادات الحكومية، وهما عاملان حيويان لتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات بطريقة فعّالة. وفي نفس الوقت، من المهم أن تكفل الحكومة ما يكفي من الرقابة على تنفيذ اتفاقات الامتياز، وذلك لتخفيف حدة المنازعات المتعلقة بالعمل والأراضي، والتي كثيرا ما تنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقات أو توسيع نطاقها. والجهود التي بُذلت في هذا الصدد حتى الآن هي جهود مشجعة، وأدعو السلطات الوطنية لتعزيزها.

٧٦ - وقد تؤدي التطورات المثيرة للقلق في كوت ديفوار إلى تهديد أمن المنطقة دون الإقليمية ككل. وأودّ أن أعرب عن تقديري العميق لليبيريا، حكومةً وشعباً، لتكرمها باستضافة عشرات الآلاف من اللاجئين الإيفواريين الفارين من الاضطرابات التي يشهدها بلدهم، ومعظم هؤلاء من النساء والأطفال. فالعبء الملقى على عاتق ليبيريا نتيجة هذه الحالة الإنسانية الخطيرة هو عبء ثقيل. ولذلك أدعو الجهات المانحة إلى الاستجابة بسخاء لخطة العمل الإنساني في حالات الطوارئ المتعلقة بليبيريا، حتى يتسنى توفير ما يكفي من الموارد للتصدي لهذه الأزمة. وأرحّب بالجهود الاستباقية التي تبذلها الحكومة والبعثة لرصد الحالة على طول الحدود، وأدعو إلى اليقظة المستمرة لكفالة عدم انتشار أعمال العنف. غير أنني أشعر بانزعاج شديد من التقارير التي تفيد بضلوع مرتزقة ليبيريين في الأزمة الإيفوارية، وأرحّب بالموقف العلني للرئيسة جونسون سيرليف المناهض لأي حالات تجنيد جديدة.

٧٧ - وختاماً، أودّ أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاصة في ليبيريا، السيدة إلين مارغريته لوي، وأفراد البعثة المدنيين والعسكريين لإسهامهم في الجهود الرامية إلى توطيد السلام في ليبيريا. وأودّ أيضاً أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبشرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتصال الدولي لليبيريا، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على التزامها بالحفاظ على السلام ودعم التنمية في ليبيريا وإسهامها في ذلك.

المرفق الأول

النقاط المرجعية لنقل مسؤوليات البعثة

يتمثل الهدف الاستراتيجي للأمم المتحدة في ليبيا في مساعدة الحكومة الليبرية على توطيد السلام وتحقيق حالة أمنية مستقرة، مع إنشاء مؤسسات وطنية قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار بصورة مستقلة عن أي بعثة حفظ السلام.

النقاط المرجعية الأساسية ^(أ)	مؤشرات التقدم
إتمام وتنفيذ استراتيجية وخطة لتسليم المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة إلى السلطات الوطنية	قيام حكومة ليبيا والأمم المتحدة بإجراء تقييم للحالة، بما في ذلك تقييم التهديدات وتحديد القدرات والثغرات الحالية في مجال الأمن الوطني في جميع أنحاء البلد.
	تحديد ثغرات أساسية معينة في القدرات، ينبغي سدها قبل انسحاب البعثة.
	قيام حكومة ليبيا والأمم المتحدة باعتماد نهج استراتيجي لتسليم المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية.
	وضع خطة مفصلة للتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية، تشمل معايير لتسليم المسؤولية عن الأمن بطريقة تدريجية.
	قيام السلطات الوطنية بتأمين المنشآت الوطنية الحيوية.
إضفاء طابع مؤسسي على هيكل الأمن الوطني بما يتماشى مع استراتيجية الأمن الوطني	اعتماد التشريعات الأساسية، بما في ذلك قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات.
	الموافقة على استراتيجية الدفاع الوطني وتنفيذها.

(أ) النقاط المرجعية الأساسية علامات لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذ ولاية البعثة وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق هدفها الاستراتيجي في ليبيا. والمقصود بالحالة الأمنية المستقرة النقطة التي تُطوّر فيها مؤسسات الأمن الوطني إلى مستوى تستطيع فيه العمل بصورة مستقلة، دون الحاجة إلى دعم من إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويمكن للحكومة الليبرية زيادة تطويرها بشكل مستمر بمساعدة من شركائها الثنائيين.

الزيادة التدريجية في مخصصات القطاع الأمني في الميزانية العامة، مع زيادة الدعم الدولي الموجه تحديدا لتعزيز قدرة القطاع الأمني على مستوى الخدمات اللوجستية والقدرة على التنقل والهيكل الأساسية.

تعزيز الرقابة المدنية على القطاع الأمني بسبل منها تعزيز فعالية اللجان التشريعية الحالية المعنية بالشؤون الأمنية وإنشاء آليات لإشراك المجتمع المدني.

توفير ما يلزم على مستوى الخدمات اللوجستية والقدرة على التنقل والاتصالات والهيكل الأساسية للشرطة الوطنية الليبرية، بما في ذلك وحداتها المتخصصة، والحفاظ على هذه القدرات في جميع أنحاء البلد.

مواصلة تطوير مؤسسات الشرطة الوطنية وإدارتها بطريقة تكفل مزيداً من المساءلة والفعالية.

تدريب ١٠٠٠ شرطي من وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبرية وتسليحهم وتجهيزهم ونشرهم في مختلف أنحاء البلد.

الإعلان عن جاهزية وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبرية^(ب).

الإعلان عن جاهزية وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية، وتجهيزها بما يلزم لمواجهة التحديات الأمنية في المناطق الريفية والحضرية.

تحسين قيادة ومراقبة الشرطة الوطنية الليبرية، بما في ذلك وحداتها المتخصصة، مع اعتماد سياسة اللامركزية في ذلك.

استعراض وتعديل قوام الشرطة الوطنية الليبرية، وترشيد الوظائف لكفالة تغطية فعالة لمختلف أنحاء البلد.

توفير أكاديمية الشرطة الوطنية لتدريبات فعالة لوكالات إنفاذ القانون النظامية.

حفاظ المؤسسات الأمنية الوطنية على القانون والنظام بطريقة فعالة

(ب) الجاهزية: وجود قدرات وظيفية ذات هيكل قيادة وإدارة واضحة المعالم؛ وهيكل تنظيمي ملائم يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة؛ والقيام بالتدريب وإعادة التدريب المستند إلى المهارات بشكل متواصل؛ ووجود مرافق لوجستية ملائمة، تشمل الموارد المالية والمواد والاتصالات. وينبغي أن تكون هذه القدرات مدعومة بمبدأ/رؤية أساسية، وتعتبر مستدامة وطنياً على المدى البعيد.

تطوير القدرة على القيام بالمهام الأمنية الروتينية في السجون الوطنية، بما في ذلك التصدي للاضطرابات، بطريقة فعّالة.

إحراز تقدم مستمر في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المؤسسات الإصلاحية ومؤسسات إعادة التأهيل.

إكمال القوات المسلحة الليبرية تنفيذ خططها التدريبية السنوية، بما في ذلك التدريب المشترك المقرر إجراؤه مع البعثة.

تسيير القوات المسلحة الليبرية لدوريات الحدود بصورة مستقلة عن البعثة.

الإعلان عن جاهزية القوات المسلحة الليبرية على مستوى الكتائب، بما في ذلك وحداتها الخاصة بالخدمات.

بلوغ خفر السواحل الليبري حداً أدنى من الجاهزية، بما في ذلك توفير التدريبات الأساسية والمعدات الحيوية.

توفير ما يلزم لمكتب الهجرة والتجنيس على مستوى الخدمات اللوجستية والقدرة على التنقل والاتصالات والهيكل الأساسية، مع وضع خطة تشغيلية لكفالة الحفاظ على هذه القدرات مع مرور الوقت.

تدريب موظفي مكتب الهجرة والتجنيس وتجهيزهم ونشرهم في ٣٦ نقطة من نقاط العبور الحدودية الرسمية.

إحراز تقدم مستمر في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب الهجرة والتجنيس.

إنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وبلوغها مستوى التأهب للقيام بمهامها.

قدرة مسؤولي حكومة ليبريا على الوصول إلى الأجزاء الرئيسية من البلد من خلال تعزيز قدرة الموظفين الحكوميين على التنقل، وذلك بسبل منها تطوير الهياكل الأساسية الحيوية.

مواصلة مكاتب الإدارة المحلية تطوير قدراتها التشغيلية.

إنشاء خمسة مراكز إقليمية للأمن والعدالة.

تعزيز القدرة الوطنية على تأمين الحدود ومراقبتها

زيادة فعالية سلطة الدولة في مختلف أنحاء ليبريا

إنشاء الهياكل الأمنية الأساسية على المستوى المحلي، بما في ذلك مجالس الأمن المحلية، وجاهزيتها للعمل.

الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات كما حددته لجنة الانتخابات الوطنية، والتنظيم الناجح لجميع الأحداث الحاسمة.

قيام وكالات الأمن الوطني بتوفير خط أمني أمامي للأنشطة الانتخابية، بما في ذلك الانتخابات نفسها.

إجراء انتخابات عامة وانتخابات دورة التصفية ذات الصلة في أجواء سلمية تتسم بالمصداقية.

وجود انتقال سلمي إلى الحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

إجراء انتخابات وطنية سلمية مقبولة وذات مصداقية
عام ٢٠١١

مؤشرات التقدم

النقاط المرجعية السياقية^(ج)

وجود مختلف عناصر العدالة الجنائية (أي إنشاء الشرطة والنيابة العامة والدفاع والقضاء والمؤسسات الإصلاحية) في جميع المقاطعات، مع توافر الموظفين والمعدات والمرافق.

إتمام الإصلاحات التشريعية الأساسية التي أوصت بها لجنة إصلاح القوانين، وإجرائها وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وضع وتطبيق آليات لإدارة القضايا ونظم لحفظ السجلات على نطاق نظام العدالة الجنائية ككل.

إنشاء مؤسسات تدريبية وتعليمية في مجال القانون لتدريب القضاة، بمختلف درجاتهم، ومحامي الدفاع والمدعين العامين وطلاب القانون وأعضاء هيئات المحامين، وجاهزيتها للعمل.

وضع آليات للمساءلة عن الأموال التي تُدفع إلى المحاكم أو يُعهد بها إليها.

تطوير قدرة مكتب المؤسسات الإصلاحية على توفير الرعاية الأساسية للسجناء.

تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وفعالية نظام العدالة الجنائية

(ج) النقاط المرجعية السياقية ظروف أو عوامل يحتمل أن تشعل مجددا فتيل صراعات عنيفة أو تتفاعل مع النقاط المرجعية الأساسية على نحو يهدد الأمن.

جاهزية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وإمكانية الوصول إليها في جميع أنحاء البلد.

وضع أسس نظام للقضاء العسكري، بما في ذلك المبادئ والسياسات والقوانين.

إنشاء الهياكل اللازمة لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

قيام فرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور ولجنة إصلاح القوانين بتقديم مقترحات بشأن الإصلاحات التشريعية والدستورية.

إضفاء صفة رسمية ومؤسسية على الآليات البديلة لتسوية المنازعات (لاستخدامها في تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي والمنازعات العرقية).

سن قانون بشأن بيع الأراضي العامة والترويج له وتنفيذه.

امتلاك الحكومة للقدرة على تخفيف حدة التحديات الأمنية المتصلة بالفئات الساخطة، مثل الشباب عاطلين عن العمل، وذلك بسبل منها وضع برامج تستهدف المناطق ذات المخاطر الأمنية العالية.

وضع آليات لتخفيف حدة التوترات المتصلة بتنظيم استغلال الموارد الطبيعية وتنفيذ عقود الامتياز، بما في ذلك المنازعات العمالية الرئيسية، وإضفاء طابع مؤسسي عليها.

الترويج لقانون الإدارة المالية العامة وتنفيذه.

إحلال الشفافية في استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك الامتثال لمتطلبات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبيريا وعملية كيمبرلي.

صدور توصيات في تقارير المراجعة الصادرة عن اللجنة العامة لمراجعة الحسابات وتنفيذ تلك التوصيات.

قيام لجنة مكافحة الفساد في ليبيريا بتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد والترويج لها.

إحراز تقدم في مجال المصالحة الوطنية

تعزيز قدرة الحكومة على تخفيف حدة عوامل الصراع

التقدم صوب تحسين الإدارة المالية العامة